



دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد الوطني

وزارة الاقتصاد الوطني (المهام، الخدمات، والسياسات)

تقديم

رشاد يوسف

مدير السياسات والتخطيط

مقدمة

تتولى وزارة الاقتصاد الوطني وحسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 229 لسنة 2004 إدارة الشأن الاقتصادي في فلسطين من خلال تطوير السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع خطط الحكومة من أجل بناء اقتصاد مستقل قادر على خلق فرص عمل، والحد من البطالة والفقر، بالإضافة إلى تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي والمساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، وتكوين لجان وهيئات تشاورية مع القطاع الخاص.

الاهداف الاستراتيجية

□ الهدف الإستراتيجي الأول: اقتصاد فلسطيني مستقل

الانفكاك الاقتصادي عن الجانب الاسرائيلي، الانضمام للمنظمات الدولية، الاستيراد المباشر، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ومتعددة الاطراف، فتح الاسواق الخارجية، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الاخضر

□ الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة أعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار

البيئة التشريعية والتنظيمية، البنية التحتية وخصوصاً المدن الصناعية،

□ الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة

□ دعم تنافسية قطاع الصناعي، دعم المنتج الوطني، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

□ الهدف الاستراتيجي الرابع: سوق داخلي منظم وحماية المستهلك.

ضبط السوق، الاسعار، منتجات المستعرات، سوق المعادن الثمينة

أداء الاقتصاد الفلسطيني 2022

أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2022



وزارة الاقتصاد الوطني

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سلطة النقد الفلسطينية

خدمات الوزارة

- خدمات تسجيل الشركات والسجل التجاري للأفراد
- خدمات ترخيص المصانع والمحاجر، والكسارات
- خدمات شهادات المنشأ، رخص الاستيراد، بطاقات التجارة الخارجية، الوكالات التجارية، والوكلاء التجاريون.
- شكاوى حماية المستهلك، الفحوصات، المخازين من السلع الأساسية.
- المعادن الثمينة (دمغ الذهب، ترخيص المشاغل ومحلات بيع الذهب، الرقابة على سوق الذهب)
- خدمات الملكية الفكرية (العلامات التجارية، براءات الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية)

واقع خدمات الوزارة عام 2022



ارتفاع تسجيل الشركات في العام 2022



42 شركة غير ربحية
حصلت على تمويلات
بقيمة 50 مليون دولار



تركز في محافظات
رام الله والبيرة والخليل
ونابلس بنسبة 67%



منح تسهيلات بنكية
بضمان أموال منقولة
بقيمة 600 مليون دينار



تسجيل 2524 شركة
بارتفع ما نسبة 17%



تسجيل 31 شركة
اجنبية



راس مال الشركات
700 مليون دولار



واقع خدمات الوزارة عام 2022



الملكية الفكرية

خدمات 2022

تسجيل 1660 علامة تجارية (R)

تجديد 11 وكيل علامة تجارية

تسجيل 50 رسم ونموذج صناعي

تسجيل 4 براءات اختراع

إطلاق 4 خدمات الكترونية

اجراء 3700 خدمة الكترونية

تسجيل المؤشرات الجغرافية

إنجاز مسودة قانون الملكية الصناعية

مجموع
براءة الاختراع
المسجلة
195 براءة اختراع

مجموع
العمليات
والخدمات
12 ألف عملية

مجموع
العلامات
المسجلة
42 ألف علامة

واقع خدمات الوزارة عام 2022



حماية المستهلك 2022

احالة **279** مخالفا
لليابة العامة



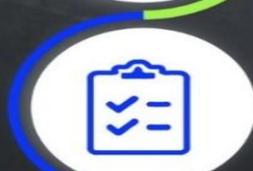
زيارة **40** الف محل تجاري



ضبط **1200** طن سلع
اغلبها غير وطنية



معالجة **2169** شكاوي



واقع خدمات الوزارة عام 2022



وزارة الاقتصاد الوطني

ارتفاع تاريخي في عملية دمج المعادن الثمينة 2022

مقارنة مع السنوات الخمس الماضية

دمغ 17.75 طن ذهب
بزيادة 93%

ايرادات 17.77
مليون شيقل
بزيادة 66%



واقع خدمات الوزارة عام 2022



82.5 الف

**خدمة لامركزية قدمتها
مديريات الوزارة للمراجعين**

2022
خدمات اللامركزية

واقع خدمات الوزارة عام 2022

البيان	نوع الخدمة
79	عدد المصانع المرخصة
125	قيمة رأسمال عدد المصانع المرخصة (مليون \$)
5500	عدد التجار المسجلين بالسجل التجاري
2492	عدد شهادات المنشأ
151	قيمة شهادات المنشأ (مليون \$)
37281	عدد رخص الاستيراد
2.8	قيمة رخص الاستيراد (مليار \$)

أبرز سياسات وتدخلات الوزارة

- ❑ صادق رئيس دولة فلسطين على مشروع قانون الشركات الجديد (قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات)، والبدء بتطبيق القانون بشكل فعلي من بداية شهر نيسان 2022.
- ❑ اعداد التعريف والتصنيف الوطني للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة والكبيرة الحجم، واعتماد واصدار قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص في حزيران 2021.
- ❑ العمل على تنظيم المشاريع العاملة من المنازل (المشاريع المنزلية)، حيث تم تنفيذ مسح متخصص حول واقع هذه المشاريع، كما تم العمل على اعداد الدراسة القانونية الخاصة بهذه المشاريع.
- ❑ العمل على اعداد الاستراتيجية الوطنية الاولى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- ❑ العمل على تنظيم التجارة الالكترونية من اجل الاستفادة من امكانيات التكنولوجيا المتوفرة في فلسطين في مجال تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتم انجاز مسودة مشروع قانون التجارة الالكترونية في فلسطين.
- ❑ وافق مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته (176)، على التوصية المقدمة من وزير الاقتصاد الوطني بعقد انتخابات الغرف التجارية في دولة فلسطين.
- ❑ اعداد السياسة الوطنية للصناعة
- ❑ مشروع صوامع القمح، ويشمل تصميم وبناء وتمويل وإدارة صوامع قمح عدد 2 بسعة تخزينية 40 ألف طن للصومعة الواحدة في موقعين مختلفين، ما مجموعه 80 ألف طن كمرحلة أولى.
- ❑ اطلاق المبادرة الفلسطينية - الأوروبية المشتركة التجريبية باستخدام الحاويات سعة 20-40 قدم مع تخصيص حوافز متساوية من الحكومة البريطانية للشركات التي ستشحن بضائعها باستخدام الحاويات بقيمة 1,500 دولار لكل حاوية.

التصنيف والتعريف الوطني للمنشآت الاقتصادية



وزارة الاقتصاد الوطني

التعريف والتصنيف الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية

أهمية التعريف

- نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- فرص حصول المنشآت الاقتصادية على التمويلات.
- توفير برامج الدعم والحوافز.
- اطار تنظيمي لتنظيم وتسهيل ودعم نمو القطاع المنشآت الاقتصادية.
- تطوير التدخلات والسياسات الحكومية لدعم نمو المشروعات.
- تسهيل جمع وتبادل البيانات والمعلومات.

ملاحظة:

٩٨,٦٪ من الاقتصاد الفلسطيني يتكون من قطاع MSMEs



١٩-١٠

صغيرة

بشروط ألا يتجاوز
حجم المبيعات ٥٠ ألف دولار



٩-٥

صغيرة جدا

بشروط ألا يتجاوز
حجم المبيعات ٢٠ ألف دولار



٤-١

متناهية الصغر

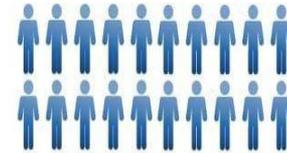
بشروط ألا يتجاوز
حجم المبيعات ١٠ ألف دولار



٥٠+

كبيرة

حجم المبيعات أعلى من مليوني دولار



٤٩-٢٠

متوسطة

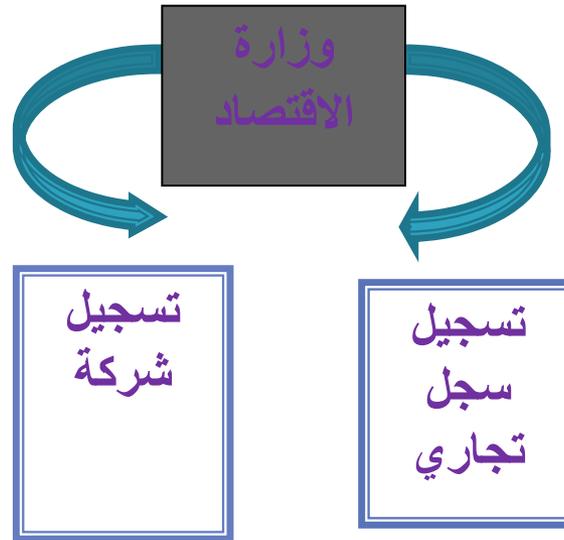
بشروط ألا يتجاوز
حجم المبيعات مليوني دولار

التصنيف والتعريف الوطني للمنشآت الاقتصادية

النسبة من عدد العاملين %	النسبة من عدد المنشآت %	عدد العاملين	عدد المنشآت	فئة حجم العمالة	الحجم
50.9	88.7	216112	126250	4-1	متناهية الصغر
15.3	7.4	65006	10529	9-5	صغيرة جدا
10.7	2.5	45632	3620	19-10	صغيرة
10.2	1.1	43251	1557	49-20	متوسطة
12.9	0.3	54903	444	50 فاكثر	كبيرة
100.0	100.0	424904	142400		المجموع

التسجيل في وزارة الاقتصاد الوطني

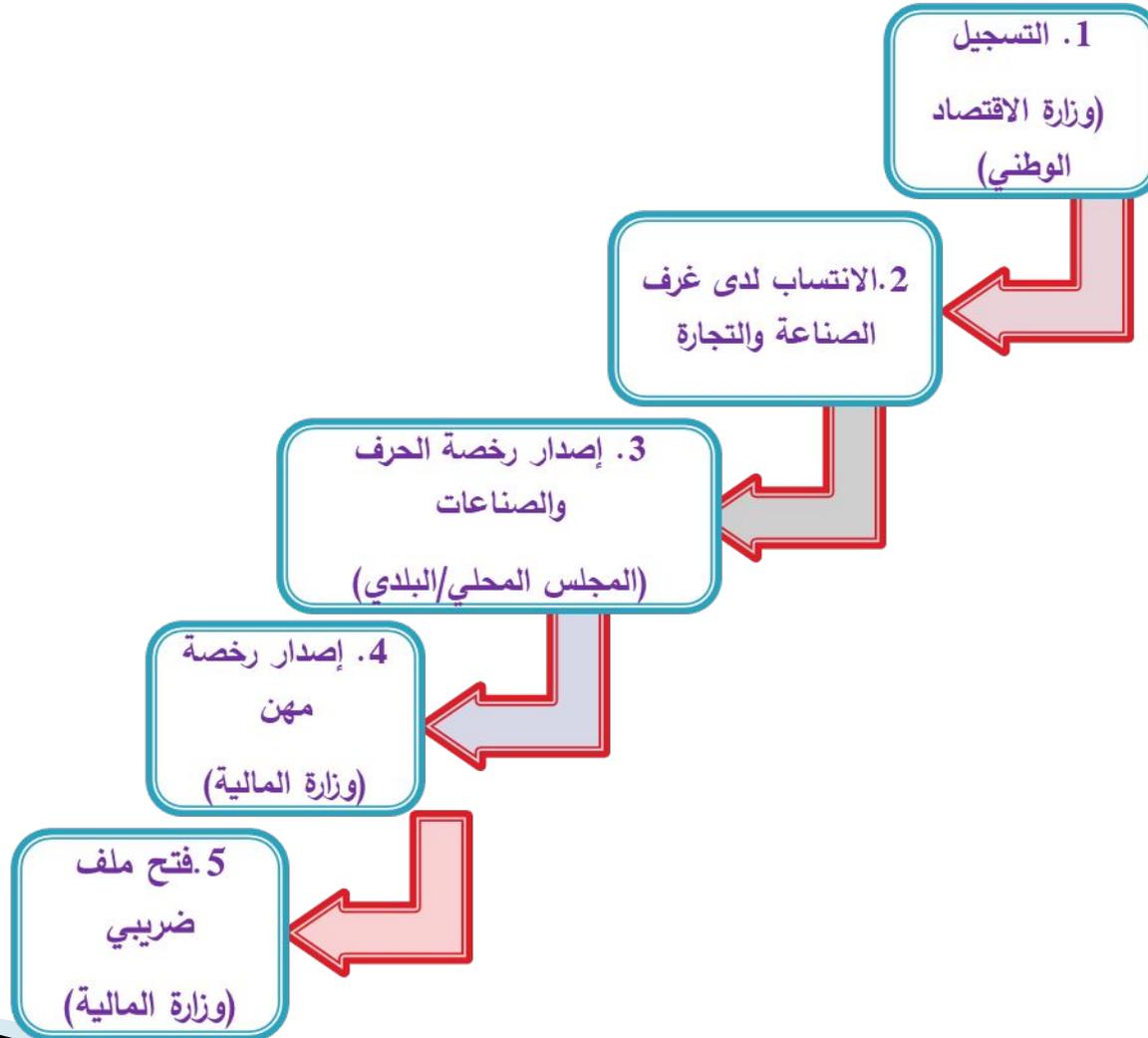
وزارة الاقتصاد الوطني هي الجهة الحكومية تمنح شرعية ممارسة الاعمال، والانشطة الاقتصادية في فلسطين، وبالتالي هي من تمنح أي منشأة شهادة الميلاد (تسجيل)، وكذلك شهادة الوفاة (التصفية)



الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد الوطني والمرتبطة بالتسجيل



مراحل ممارسة العمل الرسمي لأي نشاط اقتصادي جديد



مشروع قانون الشركات الجديد

الأحكام الجديدة التي تضمنها مشروع قانون الشركات :

- ❖ تعزيز الشفافية والرقابة من خلال تنظيم عدة إجراءات من ضمنها الأتمتة واستحداث سجل الشركات.
- ❖ إتاحة التسجيل الإلكتروني لكافة الشركات وتضمين السجل الإلكتروني كافة التعديلات التي تطرأ عليها.
- ❖ تنظيم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالقدر اللازم لتحقيق المصلحة العامة وتقليل تكلفة الامتثال من خلال إزالة بعض المتطلبات من ضمنها متطلبات الاحتياطات الإلزامية وتدقيق البيانات المالية من قبل مدقق حسابات.
- ❖ إستحداث أنواع شركات جديدة وتمكين الشركات من العمل من المنازل لغاية تشجيع ريادة الأعمال.
- ❖ حدد القانون صلاحيات المسجل بشكل واضح حيث منحه الصلاحيات والتقنيات اللازمة لضمان دقة المعلومات المسجلة وتحديثها ومنها صلاحية العزل المؤقت لأعضاء الإدارة، والطلب من المحكمة المختصة تصفية الشركة تصفية إجبارية في حالات معينة ارتكبت فيها الشركة مخالفات.

مشروع قانون الشركات الجديد

الأحكام الجديدة التي تضمنها قانون الشركات:

- توفير حماية خاصة لصغار المساهمين، وتعزيز حماية الدائنين
- تشجيع الإستثمار الأجنبي
- تعزيز حوكمة الشركات
- توفير أدوات جديدة ومعالجة ثغرات تنظيمية
- إلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال والاحتياطيات الإلزامية
- تسهيل إجراءات تأسيس وتصفية الشركات

مشروع قانون الشركات الجديد

تشجيع ريادة الأعمال للرجال والنساء

- إضافة نوع مرن جديد يعرف باسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- تمكين تسجيل الشركات عبر الإنترنت.
- إزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للشركات بإستثناء الشركات المساهمة العامة.
- إتاحة تأسيس الشركات من قبل شخص واحد لبعض أنواع الشركات، والسماح للشركات بممارسة نشاطاتها والعمل من المنزل .
- إمكانية تقييم المقدمات العينية في الشركات العادية وذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخصوصية بما يشمل أية أموال منقولة أو غير منقولة يمكن تقدير قيمتها بالنقد، بما في ذلك حقوق الامتياز وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة التقنية والرخص والحقوق المعنوية وغيرها، دون الحاجة إلى تقييمها من قبل خبير مستقل.

مشروع قانون الشركات الجديد

إلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال والاحتياطات الإلزامية

□ إلغاء الحد الأدنى لرأس المال للشركات المساهمة الخصوصية وإلغاء متطلبات الاحتياطي الاجباري للشركات المساهمة العامة ما لم يكن ذلك متطلباً بموجب أحكام تشريعات خاصة.

□ لم يعد هناك أي متطلبات بخصوص الحد الأدنى لرأس المال لأي نوع من أنواع الشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة التي لا يجوز أن يقل رأس مالها عن خمسة وعشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو (20%) من رأس المال المصرح به، أيهما أكثر.

مشروع قانون الشركات الجديد

تشجيع الإستثمار الأجنبي

- أعطى القانون الجديد الحق للشركات والمستثمرين الأجانب تملك الحصص أو الأسهم فيها دون الحاجة للتسجيل كشركة محلية في فلسطين.
- إزالة المتطلبات المتعلقة بتعيين ممثل مقيم في فلسطين قبل أن تبدأ أي شركة أجنبية بالعمل في فلسطين.
- السماح للشركات الأجنبية بتأسيس شركات تابعة في فلسطين، بالإضافة إلى إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها الذي لم يكن متاحا في قانون الشركات القديم

مشروع قانون الشركات الجديد

تعزيز حوكمة الشركات

- تنظيم حالات تضارب المصالح وتحديد إجراءات الإفصاح عن أي منها.
- تنظيم هيكله مجالس إدارة الشركات من خلال وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأعضاء مستقلين وإلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان.
- تمثيل من كلا الجنسين في تشكيل مجلس إدارة الشركة، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن.

مشروع قانون الشركات الجديد

التنفيذ الفعال لقانون الشركات من خلال الخطوات الحالية

- ❑ اقرار أول نظام بموجب القانون الجديد وهو نظام إدارة وإجراءات وسجل الشركات، تضمن المستندات والوثائق المطلوبة للتسجيل، والرسوم وإجراءات التسجيل.
- ❑ تم إعداد نماذج الكترونية لتسهيل عملية التسجيل والتعديل الالكتروني على الشركات.
- ❑ تم نشر معلومات ارشادية عن القانون.
- ❑ تم عقد ورشة عمل تدريبية لموظفي إدارة الشركات لتوعيتهم حول آلية التعامل مع القانون الجديد.
- ❑ استكمال تجهيز البنية التحتية المتعلقة باتمته تسجيل الشركات.
- ❑ استكمال تطوير الأنظمة والتعليمات لضمان تنفيذ قانون الشركات.
- ❑ بناء قدرات الجهات ذات العلاقة من خلال خطة توعية تشمل جميع الجهات ذات العلاقة بالقانون، مثل القضاة، القطاع الخاص، مدقي الحسابات، البنوك، المحامين، وغيرهم من أجل التطبيق الفعال للقانون.
- ❑ انجاز دليل إجراءات للموظفين ودليل خدمات للجمهور مما يسهل ويبسط الاجراءات.

مشروع قانون الشركات الجديد

التعريف	نوع الشركة
الشركة العادية العامة شركة ربحية تتألف من عدد من الأشخاص الطبيعيين (لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين) ، الا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة للارث، وتعتبر الشخصية الاعتبارية للشركة مستقلة عن الشركاء فيها.	الشركة العادية العامة
تؤسس الشركة المساهمة الخصوصية من مساهم واحد أو أكثر بهدف الربح، برأس مال مكون من أسهم، ولا يجوز طرح أسهمها للاكتتاب العام	الشركة المساهمة الخصوصية
تؤسس الشركة المساهمة العامة من عدد من المساهمين لا يقل عن اثنين بهدف تحقيق الربح، برأس مال مكون من أسهم، وتعرف بنظامها الداخلي كشركة مساهمة عامة.	الشركة المساهمة العامة
الشركة العادية المحدودة شركة ربحية تتألف من شريك محدود واحد على الاقل، وتكون مسؤوليته محدودة بقيمة حصته في الشركة العادية المحدودة فقط، الاضافة إلى شريك عام واحد على الاقل ويكون مسؤولاً عن ديون والتزامات الشركة بذمته الشخصية.	الشركة العادية المحدودة
شركة ربحية تتألف من شخص واحد أو أكثر، وتعتبر الشخصية الاعتبارية للشركة مستقلة عن أعضائها، ويجوز لأعضاء الشركة أن يكونوا اشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين يمتلكون حصص عضوية تمثل نسبة مشاركتهم في أرباح وخسائر الشركة.	الشركة ذات المسؤولية المحدودة

مشروع قانون الشركات الجديد

التعريف	نوع الشركة
<p>هي الشركة الام التي تقوم بالسيطرة على شركة تابعة أو أكثر، وتكون غايتها الاساسية تمويل وإدارة الشركات التابعة لها.</p> <p>تتخذ الشركة القابضة عند تأسيسها أحد أشكال الشركات المساهمة أو شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وتسجل في سجل الشركات وفقاً للاحكام التي تطبق على ذلك النوع من الشركات .</p>	الشركة القابضة
<p>يجوز للشركة الاجنبية إضافة إلى حقها بتأسيس شركة عادية أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة أن تسجل ايضاً كفرع أجنبي أو مكتب تمثيلي.</p>	الشركات الاجنبية

مشروع قانون الشركات الجديد

نظام إدارة واجراءات ورسوم سجل الشركات رقم (6) لسنة 2022

يهدف هذا النظام الى تحقيق التالي:

- تنظيم وادارة تسجيل الشركات والتعديلات التي تطرأ عليها، وكافة الاجراءات والقيود التي تتم على سجل الشركات.
- تحديد قيمة الرسوم مقابل الخدمات الخاصة بتسجيل الشركات.

مشروع قانون الشركات الجديد

رسوم التسجيل حسب نوع الشركة

قيمة الرسوم (شيكل)	نوع الطلب
500	تأسيس شركة عادية عامة
500	تأسيس شركة عادية محدودة
500	تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة
500	تأسيس شركة مساهمة خصوصية
5000	تأسيس شركة مساهمة عامة
1500	تأسيس فرع شركة اجنبية
1500	تسجيل مكتب تمثيلي

مشروع قانون الشركات الجديد

غايات الشركة

- التوافق ما بين اسم الشركة وغاياتها.
- التوافق ما بين غايات الشركة الواحدة فيها بينها.
- يعتمد اختيار غايات الشركة على التصنيف السلعي الصناعي الفلسطيني للأنشطة الإقتصادية (الحد السابع).
- عند اكتمال عملية التسجيل الالكتروني سيتم الانتقال للتنقيح الجديد من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (التنقيح الرابع).

مشروع قانون الشركات الجديد

التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع).

	الباب جيم
	الصناعات التحويلية
صناعة المنتجات الغذائية	10
تجهيز وحفظ اللحوم	101
تجهيز وحفظ اللحوم	1010
انتاج منتجات اللحوم	10106
انتاج المرتاديل	101061
انتاج السوسج	101062
انتاج الهمبرغر	101063

السجل التجاري

ما هو السجل التجاري؟

هو سجل موجود لدى وزارة الاقتصاد الوطني والمحافظات يقيد به أسماء التجار وكافة البيانات المتعلقة بتجارتهم أو صناعتهم أفرادا كانوا أو شركات التي يتطلبها القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

كما يوجد سجل تجاري يفتح في مركز كل محافظة تحت إشراف الوزارة ويدرار من قبل شخص يسمى أمين السجل التجاري يعين من قبل الوزير.

القوانين الناظمة للسجل التجاري

- قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966.
- نظام سجل التجارة رقم (130) لسنة 1966.
- قانون تسجيل الأسماء التجارية رقم (30) لسنة 1953.

على كل تاجر أن يطلب تسجيل اسمه في السجل التجاري خلال تأسيسه أو تملكه للمحل التجاري، كما يتوجب على التاجر إعلام أمين السجل خلال شهر بأي تغيير يطرأ على البيانات المثبتة في السجل.

وظائف السجل التجاري والتي يكتسب منها أهميته

- وظيفة إحصائية للدولة: وهي معرفة حجم النشاط الاقتصادي والزراعي والصناعي الخ وبالتالي تستطيع الدولة أن تضع خططها التنموية بدقة ووضوح.
- وظيفة إعلامية: يمكن الجمهور من الحصول على المعلومات الوافية عن كل التجار والمؤسسات التجارية
- إعطاء الشرعية: فمن يسجل بالسجل يعتبر تاجر ومن لا يسجل لا يعتبر تاجر - حيث يعتبر الشخص تاجر بمجرد القيد بالسجل التجاري حتى يثبت العكس.

فوائد التسجيل في السجل التجاري

- قدرة التاجر على القيام بأعمال الاستيراد والتصدير.
- الحصول على العلامات التجارية.
- الحصول على اسم تجاري وحمايته.
- الحصول على الوكالات التجارية .
- التسجيل في الغرف التجارية التي تمكنه من حرية التنقل والمشاركة في المعارض الدولية والمحلية.
- يمكن التاجر من الاحتكام لقانون التجارة ويستفيد صاحب السجل من التحكيم التجاري.
- إمكان حصول التاجر على تسهيلات من البنوك بضمان أموال منقولة بموجب أحكام قانون ضمان الحق في المال المنقول.

الأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري

□ التاجر الفرد الذي له محل تجارى .

□ جميع الشركات التجارية أياً منها يجب
قيدها بالسجل التجاري.

إجراءات التسجيل في السجل التجاري

1- تعبئة طلب تسجيل في السجل التجاري ويوقع عليه طالب السجل والموظف المختص .

2- تعبئة تصريح احتراف التجارة من قبل التاجر وتوقيعه أمام أمين السجل التجاري ويقوم أمين السجل التجاري بالتوقيع على الطلب.

إجراءات التسجيل في السجل التجاري

١. تحديد نوع النشاط التجاري
٢. اختيار اسم الشركة
٣. تحديد رأس المال
٤. اختيار مكان التسجيل
٥. إعداد الوثائق المطلوبة
٦. تقديم الطلب للجهات المختصة
٧. مراجعة الطلب
٨. إصدار السجل التجاري

٩. إعلان السجل التجاري
١٠. فتح باب التسجيل
١١. تقديم الطلب
١٢. مراجعة الطلب
١٣. إصدار السجل التجاري
١٤. إعلان السجل التجاري

المعيقات التي تعترض التسجيل في السجل التجاري

- ❑ **نقص** في وصول المعلومة عن خدمات وزارة الاقتصاد الوطني للجمهور ومن بينها خدمات السجل التجاري
- ❑ **خوف** المواطنين من ملاحقة الضرائب لهم في حال تسجيلهم في السجل التجاري وهذا يرجع لعدم معرفة المواطن أو الثقافة السائدة في مجتمعنا بعدم الفهم الصحيح لموضوع الضرائب ووجوب الالتزام بها .
- ❑ **الفهم الخاطئ** لمنافع التسجيل والانتقال من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي فالجميع يعتقد أن الفائدة فقط بالدعم المادي أو التسويق فقط.
- ❑ المعيقات للمرأة بشكل خاص وهي **إثبات الملكية** بما أن معظم النساء في مجتمعنا السيطرة والقرار والملكية تكون بيد الرجل المسؤول عنها سواء أب أو أخ أو زوج أو ابن .
- ❑ **قدم القوانين السارية** في مناطق السلطة الفلسطينية وعم مواكبة التغييرات الحاصلة عليها عدا عن أنها قوانين غير فلسطينية لا تراعي الوضع الفلسطيني الخاص
- ❑ **الاحتلال** وتدخلاته بما ينعكس على الملكية والحرية في التنقل والوضع الاقتصادي وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على مناطق المسماه C .

ما هو الاسم التجاري

هو الاسم الذي يختاره الشخص لتمييز محله التجاري عن غيره من المحلات التجارية والذي يتكون من اسم مبتكر أو من اسم شخص أو لقبه أو منها جميعا أو أي أضافه تتعلق بنوع التجارة .

الإطار القانوني الناظم للاسم التجاري

يسجل الاسم التجاري في سجل الأسماء التجارية في وزارة الاقتصاد الوطني من قبل مسجل الأسماء التجارية المخول بموجب **قانون الأسماء التجارية رقم 30 لسنة 1953** المعمول به حالياً في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بتنظيم أعمال التسجيل للاسم التجاري ويصدر بذلك الاسم شهادة بموجبها يكون الاسم التجاري محمي من الاستخدام من أي جهة أخرى .

إجراءات تسجيل الاسم التجاري

- تعبئة وتقديم طلب اسم تجاري ويوقع عليه مقدم الطلب والموظف المختص .
- فحص الاسم المطلوب والموافقة عليه من قبل مسجل الأسماء التجارية .

المرفقات

الرسوم
دنانير 105

- سجل تجاري.
- صورة الهوية الشخصية أو صورة شهادة تسجيل الشركة.
- رخصة حرف و صناعات من المجلس المحلي.
- رخصة مهن من ضريبة الأملاك.
- شهادة عضوية الغرف التجارية
- إثبات ملكية محل تجاري

الملكيه الفكرية

هي مجموعة الحقوق التي تحمي الإنتاج الفكري والابداعي الانساني. وتنقسم الى :

الحقوق الصناعية : تشمل براءات الاختراع، العلامات التجارية، الرسوم، النماذج الصناعية والدوائر الالكترونية المتكامله، المؤشرات الجغرافيه والتنوع النباتي.

الحقوق الأدبية : حق المؤلف والحقوق المجاورة, سيضاف اليها مستقبلا المعارف التقليدية

لماذا يجب ان تسجل علامتك التجارية؟

تكفل للمستهلك إمكانية التمييز بين المنتجات

- تمكّن الشركات من تمييز منتجاتها
- تفيد في عملية التسويق ورسم صورة للمنتج وسمعته في الأسواق
- تكفل مصدرا مباشرا من الإيرادات المتأتية من التراخيص
- تكون جزءا مهما من أصول الشركة
- تشجع الشركات على توظيف أموالها للحفاظ على جودة منتجاتها أو تحسينها
- قد تكون مفيدة للحصول على الأموال



Rank	Brand	Brand Value	1-Yr Value Change	Industry	
#1		Apple	\$182.8 B	8%	Technology
#2		Google	\$132.1 B	30%	Technology
#3		Microsoft	\$104.9 B	21%	Technology
#4		Facebook	\$94.8 B	29%	Technology
#5		Amazon	\$70.9 B	31%	Technology
#6		Coca-Cola	\$57.3 B	2%	Beverages
#7		Samsung	\$47.6 B	25%	Technology
#8		Disney	\$47.5 B	8%	Leisure
#9		Toyota	\$44.7 B	9%	Automotive
#10		AT&T	\$41.9 B	14%	Telecom

العلامة التجارية

وظيفة العلامة التجارية

توفر العلامة التجارية الحماية لمالكها بضمان الحق الاستثنائي في الانتفاع بها لتحديد السلع أو الخدمات أو التصريح لطرف آخر بالانتفاع بها مقابل مردود مالي

تعريف العلامة التجارية

العلامة التجارية هي اشارة او رمز او كلمة تميز سلع أو خدمات شركة عن سلع أو خدمات سائر الشركات. و تُحمى العلامات التجارية بقوانين الملكية الفكرية.



الشروط الخاصة بالعلامات التجارية

أولاً – الصفة الفارقة المميزة :

أن العلامة التجارية موضوعة على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن غيره من الناس.

ثانياً – شرط الجودة

يقصد بشرط الجودة أن تكون العلامة التجارية جديدة في شكلها العام بحيث لم يسبق

إستعمالها أو تسجيلها على نفس البضائع أو المنتجات أو الخدمات من شخص آخر

ثالثاً – شرط المشروعية

أن لا يكون استخدام العلامة التجارية ممنوعاً بنص القانون أو تكون مادتها منافية بشكلها أو بلفظها للنظام العام والآداب العامة .

رابعاً – شرط الإدراك عن طريق البصر.

ظاهرة للعيان الا ان المكتب الأمريكي سمح بتسجيل العلامات الصوتية وعلامات الروائح

مدة الحماية

□ بعد الانتهاء من فترة الاعتراض يتم تسجيل العلامة وتعطي حماية لمدة سبع سنوات ابتداء من تاريخ الإيداع

□ يتم تجديد العلامة كل أربعة عشر عاما بعد انتهاء فترة حماية التسجيل.

□ في حال عدم استكمال أي من الإجراءات يقوم المسجل بشطب العلامة التجارية حسب الأصول.



اجراءات ومتطلبات تسجيل العلامة التجارية

- تعبئة نموذج طلب تسجيل العلامة التجارية ، بالإمكان تعبئته الكترونيا ومن ثم التوجه للوزارة ، او ورقيا عند موظف/ة الوزارة
- صورة عن الهوية الشخصية
- نسخة من السجل التجاري للأفراد
- شهادة تسجيل الشركة/ للشركات
- يتم اجراء عملية الفحص الفني عن العلامة المطلوب تسجيلها للتأكد من عدم وجود علامة مشابهه، ويتم منح طالب/ة التسجيل شهادة قبول مبدئية
- يتم نشر العلامة التجارية في مجلة الملكية الصناعية (على الموقع الإلكتروني للوزارة) لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ صدور النشرة ، للاعتراض عليها من قبل الجمهور و/أو من له مصلحة بذلك.
- بعد انتهاء مدة النشر وعدم الاعتراض على العلامة يتم تبليغ المُسجل/ة ضرورة استكمال الإجراءات ودفع رسوم التسجيل النهائي لإصدار شهادة التسجيل النهائية

رسوم تسجيل العلامات التجارية

- 80 دينار رسوم طلب
- 20 دينار رسوم النشر في المجلة
- 50 دينار رسوم استلام الشهادة النهائية
- 60 دينار رسوم تجديد و 20 دينار رسوم نشر

الرسوم أعلاه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (05/14/14/م.و/س.
ف) لعام 2012 بشأن المصادقة على تعديل الذيل الأول من نظام
العلامات التجارية رقم 1 لعام 1952

أبرز المشاريع

المشروع	الهدف
برنامج المنحة الفرنسية لدعم القطاع الخاص	يوفر البرنامج منحة مالية قدرها 35% من التمويل الخارجي لكل شركة / مشروع فلسطيني مؤهل لشراء المعدات أو الخدمات الفرنسية حيث تتراوح قيمة التمويل بين 35 ألف يورو و500 ألف يورو بحد أقصى
مشروع دعم إبتكارات القطاع الخاص الفلسطيني الممول من البنك الدولي	يهدف المشروع إلى تطوير القطاع الخاص الفلسطيني والفرص الإقتصادية المتاحة، ويستهدف المشروع الأفكار والأعمال الفردية والجماعية الإبداعية والمبتكرة لصياغة بيئة ريادية متطورة، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة الفلسطينية والمشاريع الصغيرة إلى متوسطة الحجم والرياديين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال خمسة برامج أساسية
مركز تطوير المنتجات التراثية الفلسطينية (تراثي) والممول من الحكومة الهندية	،يهدف هذا المركز إلى دعم النساء وصغار منظمي المشاريع في الصناعات الإبداعية والثقافية؛ لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات التراثية، مع تصاميم إبداعية مستمدة من التراث الفلسطيني، للتنافس بالأسواق المحلية والدولية
حزمة المشاريع الكندية	تهدف هذه المشاريع لدعم ريادة الاعمال للنساء والشباب، من خلال توفير التدريب والتاهيل والمنح لبعض تستهدف بعض القطاعات الاقتصادية
برنامج تصدير الممول من وزارة الخارجية والتنمية الدولية البريطانية	يهدف بشكل أساسي إلى تسهيل التجارة ودعم الجمارك

البرامج والمشاريع

المشروع	الهدف
مشروع الإصرار لنواصل المشوار	تصميم برامج تعزيز الصمود لمعالجة تداعيات الجائحة الصحية وبما يمكن من استدامة هذه المشاريع التي تعد رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني. تهدف اتفاقية الشراكة إلى ستحداث ومأسسة حلول لخدمات وسياسات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي
مشروع مستدامة (MOUSTADAMA)	يدعم برنامج "مستدامة" الصناعة الفلسطينية في تبنيها لحلول الطاقة النظيفة والتي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية وتحسين الإستدامة البيئية وذلك من خلال الجمع بين تطوير السياسات المعمول بها وبناء القدرات البشرية وتشجيع الطلب على تكنولوجيا الطاقة المستدامة ولتشجيع ورعاية المبتكرين ورياديين الاعمال الفاعلين في قطاع التكنولوجيا النظيفة.

نقاش عام

- ◆ الفرق ما بين جهة التسجيل وجهة الترخيص
- ◆ الفرق ما بين السجل التجاري والعلامة التجارية.
- ◆ الفرق ما بين الاسم التجاري والعلامة التجارية.
- ◆ الفرق ما بين السجل التجاري وشركات الفرد الواحد.
- ◆ الفرق ما بين الشركة المساهمة الخصوصية والشركة المساهمة العامة.

Thank
you

